

قوانين ربط الموازنة العامة للعام 2012م

القانون رقم (6) لسنة 2012م بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2012م . . .

باسم الشعب :

رئيس الجمهورية :

- بعد الإطلاع على دستور الجمهورية اليمنية.
- وعلى القانون رقم (8) لسنة 1990م بشأن القانون المالي وتعديلاته .
- وعلى القانون رقم (4) لسنة 2000م بشأن السلطة المحلية وتعديلاته .
- وبعد موافقة مجلس النواب .

(أصدرنا القانون الآتي نصه)

مادة (1): تقدر جملة الموارد العامة للموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2012م بمبلغ (2.111.129.453.000) ريال فقط / اثنان تريليون ومائة وأحدى عشر ملياراً ومائة وتسعة وعشرون مليوناً وأربعمائة وثلاثة وخمسون ألف ريال فقط لا غير ، وذلك كما يلي :

الإجمالي العام	2.111.129.453.000
الباب الأول: الإيرادات الضريبية	526.782.398.000
الباب الثاني: المنح	193.478.670.000
الباب الثالث: إيراد دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات والتحويلات والمتنوعة	1.342.846.282.000
الباب الرابع: التصرف في الأصول غير المالية	86.709.000
الباب الخامس: التصرف في الأصول المالية وتحمل الخصوم	47.935.394.000

مادة (2) : تقدر جملة الاستخدامات العامة للدولة للسنة المالية 2012م بمبلغ (2.672.740.773.000) ريال فقط / اثنان تريليون وستمائة واثنان وسبعون ملياراً وسبعمائة وأربعون مليوناً وسبعمائة وثلاثة وسبعون ألف ريال فقط لا غير ، وذلك كما يلي :

الإجمالي العام	2.672.740.773.000
الباب الأول: أجور وتعويضات العاملين	886.287.153.000
الباب الثاني: نفقات على السلع والخدمات والممتلكات	612.907.673.000
الباب الثالث: الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية	572.480.559.000
استخدامات غير مبنوية	36.751.485.000
الباب الرابع: اكتساب الأصول غير المالية	430.131.797.000
الباب الخامس: اكتساب الأصول المالية وتسديدات الخصوم	134.182.106.000

مادة (3) : يقدر عجز الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2012م بمبلغ (561.611.320.000) ريال فقط / خمسمائة وواحد وستون ملياراً وستمائة وأحدى عشر مليوناً وثلاثمائة وعشرون ألف ريال فقط لا غير .

مادة (4) : تعتبر التأشيرات الخاصة المدرجة بجداول الموازنة العامة للدولة جزءاً مكملاً لأحكام هذا القانون ولها قوته ويجب الالتزام بتنفيذها.

مادة (5) : تخضع كافة التصرفات المالية وتحصيل الإيرادات المقدره والصرف من الاعتمادات بمقتضى هذا القانون لأحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته بالقانون رقم (50) لسنة 1999م ، وقانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000م وتعديلاته والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة .

مادة (6) : تفوض وزارة المالية في حالة استمرار ارتفاع أسعار النفط عن المعتمد بموازنة السنة المالية 2012م بتغطية دعم المشتقات النفطية كالتزام حتمي لا سبيل لتجنبه ، على أن يتم مواجهة ذلك من الزيادة المحققة من أسعار بيع النفط.

مادة (7) : يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية لهذا القانون بما لا يتعارض مع أحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته بالقانون رقم (50) لسنة 1999م ، وقانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000م وتعديلاته والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة.

مادة (8) : يعمل بهذا القانون من أول يناير 2012م وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية – بصنعاء

بتاريخ : 30 جمادى الأولى 1433هـ

الموافق: 22 إبريل 2012م

عبد ربه منصور هادي

رئيس الجمهورية

كما صدر القانون رقم (7) لسنة 2012م
بربط موازنات الوحدات المستقلة والملحقة
والصناديق الخاصة للسنة المالية 2012م .:

باسم الشعب :

رئيس الجمهورية :

- بعد الإطلاع على دستور الجمهورية اليمنية .
- وعلى القانون رقم (8) لسنة 1990م بشأن القانون المالي وتعديلاته .
- وبعد موافقة مجلس النواب .

(أصدرنا القانون الآتي نصه)

مادة (1) : أ- يقدر إجمالي إعمادات موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية 2012م بمبلغ (534.510.533.000) ريال فقط ، خمسمائة وأربعة وثلاثون مليار وخمسمائة وعشرة مليون وخمسمائة وثلاثة وثلاثون ألف ريال فقط لا غير .

ب- يقدر إجمالي فائض النشاط الجاري للسنة المالية 2012م بمبلغ (110.402.779.000) ريال فقط / مائة وعشرة مليار وأربعمائة واثنان مليون وسبعمائة وتسعة وسبعون ألف ريال لا غير ، وذلك كما يلي :

أولاً : الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة التي تتبع النظام المحاسبي الموحد في إعداد وتنفيذ الموارد والاستخدامات الخاصة بها وفقاً لقوانين إنشائها :

المبالغ بالريال

البيان	تقديرات عام 2012م	البيان	تقديرات عام 2012م
أ- الاستخدامات الجارية		أ- الموارد الجارية	
الباب الأول : المرتبات والأجور وما في حكمها	10.783.751.000	الباب الأول : إيرادات النشاط الجاري	242.224.708.000
الباب الثاني : مستلزمات الإنتاج ومشتريات بغرض البيع	29.085.060.000	الباب الثاني : الإيرادات المتنوعة	86.841.168.000
الباب الثالث : المصروفات الجارية التحويلية والمخصصة	233.326.655.000	الباب الثالث : إيرادات الأوراق المالية والعوائد	24.047.913.000
		الباب الرابع : إيرادات جارية تحويلية	30.484.456.000
جملة الاستخدامات الجارية	273.195.466.000	جملة الموارد الجارية	383.598.245.000
جملة حساب التوزيع (فائض النشاط الجاري)	110.402.779.000	حساب العجز الجاري	
إجمالي عام الاستخدامات الجارية	383.598.245.000	إجمالي عام الموارد الجارية	383.598.245.000

ب- الاستخدامات الرأسمالية		ب- الموارد الرأسمالية :	
الباب الرابع : مشروعات قيد التنفيذ	5.923.439.000	الباب الخامس: الإيرادات الرأسمالية	113.729.479.000
الباب الخامس : التحويلات الرأسمالية	110.546.547.000	الباب السادس : إيرادات تحويلية رأسمالية	2.740.507.000
جملة الاستخدامات الرأسمالية	116.469.986.000	جملة الموارد الرأسمالية	116.469.986.000
إجمالي عام الاستخدامات الجارية والرأسمالية	500.068.231.000	إجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية	500.068.231.000

ثانياً : الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة التي تتبع النظام المحاسبي الحكومي في إعداد وتنفيذ الموارد والاستخدامات الخاصة بها وفقاً لقوانين إنشائها :

المبالغ بالريال

البيان	تقديرات عام 2012م	البيان	تقديرات عام 2012م
الاستخدامات		الموارد	
الإجمالي العام للاستخدامات	34.442.302.000	الإجمالي العام للموارد	34.442.302.000
الباب الأول : أجور وتعويضات العاملين	1.997.603.000	الباب الأول : الإيرادات الضريبية	
الباب الثاني : نفقات على السلع والخدمات والممتلكات	631.167.000	الباب الثاني : المنح	27.142.905.000
الباب الثالث : الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية	1.132.274.000	الباب الثالث : إيرادات دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات والتحويلات والمتنوعة	2.404.739.000
الباب الرابع : اكتساب الأصول غير المالية	30.190.354.000	الباب الرابع : التصرف في الأصول غير المالية	
الباب الخامس : اكتساب الأصول المالية وتسديدات الخصوم	490.904.000	الباب الخامس : التصرف في الأصول المالية وتحمل الخصوم	4.894.658.000

مادة (2) : تعتبر التأشيرات الخاصة المدرجة بجدول موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة جزءاً مكملاً لهذا القانون ولها قوته ويجب الالتزام بها .

مادة (3) : تخضع كافة التصرفات المالية وتحصيل الإيرادات المقدره والصرف من الاعتمادات بمقتضى هذا القانون لأحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته ولائحته التنفيذية وتعديلاتها والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة .

مادة (4) : يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية لهذا القانون بما لا يتعارض مع أحكامه وأحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته وقوانين الجهات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة وقانون المؤسسات رقم (35) لسنة 1991م وتعديلاته والقوانين الأخرى النافذة .

مادة (5) : يعمل بهذا القانون من أول يناير 2012م وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية - بصنعاء

بتاريخ : 30 جمادى الأولى 1433هـ

الموافق: 22 إبريل 2012م

عبد ربه منصور هادي
رئيس الجمهورية

القانون رقم (8) لسنة 2012م
بربط موازنات الوحدات الاقتصادية
للسنة المالية 2012م . . :

باسم الشعب :

رئيس الجمهورية :

- بعد الإطلاع على دستور الجمهورية اليمنية .
- وعلى القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته .
- وبعد موافقة مجلس النواب .

(أصدرنا القانون الآتي نصه)

مادة (1) : أ- يقدر إجمالي اعتمادات موازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية 2012م بمبلغ (4.233.051.214.000) ريال فقط أربعة تريليون ومائتان وثلاثة وثلاثون مليار وواحد وخمسون مليون ومائتان وأربعة عشر ألف ريال لا غير.

ب - يقدر إجمالي فائض النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي للسنة المالية 2012م بمبلغ (273.351.400.000) ريال فقط / مائتان وثلاثة وسبعون مليار وثلاثمائة وواحد وخمسون مليون وأربعمائة ألف ريال لا غير، وتقدر حصة الحكومة من إجمالي هذا الفائض بمبلغ (205.295.580.000) ريال فقط مائتان وخمسة مليار ومائتان وخمسة وتسعون مليون وخمسمائة وثمانون ألف ريال لا غير.

ج - يقدر عجز النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي للسنة المالية 2012م ، بمبلغ (3.672.113.000) ريال فقط ثلاثة مليار وستمائة وإثنان وسبعون مليون ومائة وثلاثة عشر ألف ريال لا غير عجزاً معاناً.

د- تقدر مساهمة الحكومة الرأسمالية بموازنة وحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي للسنة المالية 2012م بمبلغ (61.345.021.000) ريال فقط واحد وستون مليار وثلاثمائة وخمسة وأربعون مليون وواحد وعشرون ألف ريال لا غير ، وذلك للقطاع الإنتاجي ، كما يلي :

المبالغ بالريال	التقديرات	البيانات	التقديرات	البيانات
		الموارد الجارية		الاستخدامات الجارية
3.124.864.247.000		الباب الأول: إيرادات النشاط الجاري	72.267.222.000	الباب الأول: المرتبات والأجور
538.423.194.000		الباب الثاني: الإيرادات المتنوعة	3.425.033.716.000	الباب الثاني: المستلزمات المباشرة للإنتاج
29.613.336.000		الباب الثالث: إيرادات أوراق مالية	132.762.955.000	الباب الثالث: المصروفات التحويلية والمخصصة
206.842.403.000		الباب الرابع: إيرادات جارية تحويلية		
3.899.743.180.000		جملة الموارد الجارية	3.630.063.893.000	جملة الاستخدامات الجارية

3.672.113.000	عجز النشاط الجاري	273.351.400.000	فائض النشاط الجاري
3.903.415.293.000	إجمالي عام الموارد الجارية	3.903.415.293.000	إجمالي عام الاستخدامات الجارية
الموارد الرأسمالية		الاستخدامات الرأسمالية	
236.521.774.000	الباب الخامس: الإيرادات الرأسمالية	200.847.377.000	الباب الرابع: مشاريع قيد التنفيذ
93.114.147.000	الباب السادس: إيرادات تحويلية رأسمالية	128.788.544.000	الباب الخامس: التحويلات الرأسمالية
329.635.921.000	إجمالي عام الموارد الرأسمالية	329.635.921.000	إجمالي عام الاستخدامات الرأسمالية
4.233.051.214.000	إجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية	4.233.051.214.000	إجمالي عام الاستخدامات الجارية والرأسمالية

مادة (2) : أ- يقدر إجمالي اعتمادات موازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية 2012م بمبلغ (175.076.897.000) ريال فقط / مائة وخمسة وسبعون مليار وستة وسبعون مليون وثمانمائة وسبعة وتسعون ألف ريال لا غير.

ب - يقدر إجمال فائض النشاط الجاري بوحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية 2012م بمبلغ (8.421.350.000) ريال فقط ثمانية مليار وأربعمائة وواحد وعشرون مليون وثلاثمائة وخمسون ألف ريال لا غير ، وتقدر حصة الحكومة من إجمالي هذا الفائض بمبلغ (3.558.020.000) ريال فقط ثلاثة مليار وخمسمائة وثمانية وخمسون مليون وعشرون ألف ريال لا غير .

ج - يقدر عجز النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية 2012م بمبلغ (33.911.000.000) ريال فقط ثلاثة وثلاثون مليار وتسعمائة واحدا عشر مليون ريال لا غير عجزاً معاناً.

د- تقدر مساهمة الحكومة الرأسمالية بموازنة وحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية 2012م بمبلغ (31.151.653.000) ريال فقط واحد وثلاثون مليار ومائة وواحد وخمسون مليون وستمائة وثلاثة وخمسون ألف ريال لا غير ، وذلك للقطاع الخدمي كما يلي :

المبالغ بالريال

التقديرات	البيانات	التقديرات	البيانات
الموارد الجارية		الاستخدامات الجارية	
53.397.184.000	الباب الأول: إيرادات النشاط الجاري	32.593.072.000	الباب الأول: المرتبات والأجور
1.374.585.000	الباب الثاني: الإيرادات المتنوعة	38.537.146.000	الباب الثاني: المستلزمات المباشرة للإنتاج
5.000.000	الباب الثالث: إيرادات أوراق مالية	10.889.847.000	الباب الثالث: المصروفات التحويلية والمخصصة
1.753.646.000	الباب الرابع: إيرادات جارية تحويلية	82.020.065.000	جملة الاستخدامات الجارية
56.530.415.000	جملة الموارد الجارية	8.421.350.000	فائض النشاط الجاري
33.911.000.000	عجز النشاط الجاري	90.441.415.000	إجمالي عام الاستخدامات الجارية
90.441.415.000	إجمالي عام الموارد الجارية	الاستخدامات الرأسمالية	
الموارد الرأسمالية		الاستخدامات الرأسمالية	
80.028.000.000	الباب الخامس: الإيرادات الرأسمالية	81.455.088.000	الباب الرابع: مشاريع قيد التنفيذ
4.607.482.000	الباب السادس: إيرادات تحويلية رأسمالية	3.180.394.000	الباب الخامس: التحويلات الرأسمالية
84.635.482.000	إجمالي عام الموارد الرأسمالية	84.635.482.000	إجمالي عام الاستخدامات الرأسمالية
175.076.897.000	إجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية	175.076.897.000	إجمالي عام الاستخدامات الجارية والرأسمالية

مادة (3) : أ- يقدر إجمالي اعتمادات موازنات وحدات القطاع المختلط لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية 2012م بمبلغ (143.980.285.000) ريال فقط مائة وثلاثة وأربعون مليار وتسعمائة وثمانون مليون ومائتان وخمسة وثمانون ألف ريال لا غير .

ب- يقدر إجمالي فائض النشاط الجاري بوحدات القطاع المختلط للسنة المالية 2012م بمبلغ (10.400.100.000) ريال فقط عشرة مليار وأربعمائة مليون ومائة ألف ريال لا غير ، وتقدر حصة الحكومة من إجمالي هذا الفائض بمبلغ (1.299.172.000) ريال فقط مليار ومائتان وتسعة وتسعون مليون ومائة واثنان وسبعون ألف ريال لا غير . وذلك للقطاع المختلط كما يلي :

المبالغ بالريال			
التقديرات	البيان	التقديرات	البيان
الموارد الجارية		الاستخدامات الجارية	
109.384.357.000	الباب الأول: إيرادات النشاط الجاري	10.609.791.000	الباب الأول: المرتبات والاجور
1.907.650.000	الباب الثاني: الإيرادات المتنوعة	54.768.550.000	الباب الثاني: المستلزمات المباشرة للإنتاج
690.000.000	الباب الثالث: إيرادات أوراق مالية	48.362.021.000	الباب الثالث: المصروفات التحويلية والمخصصة
12.158.455.000	الباب الرابع : إيرادات جارية تحويلية		
124.140.462.000	جملة الموارد الجارية	113.740.362.000	جملة الاستخدامات الجارية
	عجز النشاط الجاري	10.400.100.000	فائض النشاط الجاري
124.140.462.000	إجمالي عام الموارد الجارية	124.140.462.000	إجمالي عام الاستخدامات الجارية
الموارد الرأسمالية		الاستخدامات الرأسمالية	
6.590.586.000	الباب الخامس: الإيرادات الرأسمالية	3.028.700.000	الباب الرابع: مشاريع قيد التنفيذ
13.249.237.000	الباب السادس: إيرادات تحويلية رأسمالية	16.811.123.000	الباب الخامس: التحويلات الرأسمالية
19.839.823.000	إجمالي عام الموارد الرأسمالية	19.839.823.000	إجمالي عام الاستخدامات الرأسمالية
143.980.285.000	إجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية	143.980.285.000	إجمالي عام الاستخدامات الجارية والرأسمالية

مادة (4) : تعتبر التأشيرات الخاصة المدرجة بموازنات القطاع الاقتصادي جزءاً مكملاً لأحكام هذا القانون ولها قوته ويجب الالتزام بتنفيذها.

مادة (5) : تخضع كافة التصرفات المالية وتحصيل الإيرادات المقدره والصرف من الاعتمادات بمقتضى هذا القانون لأحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته ولأئحته التنفيذية والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة .

مادة (6) : يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية لهذا القانون بما لا يتعارض في أحكامه وأحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته والقوانين الأخرى النافذة.

مادة (7) : يعمل بهذا القانون من أول يناير 2012م وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية – بصنعاء

بتاريخ : 30 جمادي الأولى 1433هـ

الموافق: 22 إبريل 2012م

عبد ربه منصور هادي

رئيس الجمهورية